

مقابلة

غاصب مختار

وزارة العدل نهضت قضائياً وإصلاحياً ومشاريعاً للتحديث
جريصاتي: قضينا على الجزر القضائية والإمارات

توجهت الانظار خلال السنتين الماضيتين نحو وزارة العدل بعد النشاط الملحوظ لكل مؤسساتها، سواء القضاء والمحاكم المدنية والعسكرية او النيابة العامة او المحامين، والذي جاء نتيجة "نفضة" واسعة واجراءات اصلاحية جذرية حققت دفعا كبيرا الى الامام

انجزت وزارة العدل ملفات اصلاحية كثيرة بدأت بالتشكيلات والمناقلات وضخ دم جديد في الجسم القضائي والمحاكم على انواعها، اعتمدت المداورة والجدارة والكفاية، والعمل على تسريع المحاكمات العدلية والجزائية والادارية عبر وضع مشاريع قوانين بذلك، وانشاء محاكم جديدة في المحافظات. والاهم تحصين القضاة ماديا ومعنويا، والحد من التدخل السياسي في عمل القضاء وتعييناته وتشكيلاته، لكن مع ملاحقة ومتابعة لعمل القضاة وادانهم.

من اجل تحديث القضاء، يتم في وزارة العدل التحضير لعقد مؤتمر نوعي في القصر الجمهوري اواخر كانون الثاني او شباط المقبلين، تحت عنوان "نحو عدالة افضل"، تصدر عنه توصيات عملية لتحسين القضاء وتحسينه.

وزير العدل الدكتور سليم جريصاتي شرح لـ"الامن العام" اهم انجازات الوزارة والخطوات القائمة لتحسين مستوى القضاء وتحسين ادائه في لبنان.

■ ما ابرز الملفات التي انجزتها وزارة العدل خلال السنتين الماضيتين؟

□ هناك الكثير، نذكر الاساسي منها وبالعناوين العريضة. لكنها انجازات نوعية، لانه مع بداية عهد الرئيس ميشال عون، ووفق ما ورد في خطاب القسم، هناك مقطع مهم جدا عن القضاء واستقلالته وابعاده عن التجاذبات السياسية، وكذلك عن النهضة المنتظرة في القضاء. لذلك كان وزير الاداء القضائي على الوعد وانجز ما يجب انجازه واهمه:

• اولاً: تحريك الدعوى العامة في ملفات محددة منها جرائم كازينو لبنان، استثمار السوق الحرة في مطار رفيق الحريري الدولي وتشغيلها، وتعريض الامن الداخلي للخطر.

• ثانياً: تفعيل الاداء القضائي عبر:

1- تعيين قضاة في مراكز قضائية ورقابية اساسية، وقرار عمليات مناقلات وتعيينات قضائية شاملة

باعتتماد مبدأ المداورة، لاسيما في النيابة العامة وقضاة التحقيق والقضاء العسكري والقضاء الجزائي.

2- تفعيل هيئة التفتيش القضائي باحالة قضاة ومساعدين قضائيين عليها.

3- تسريع المحاكمات العدلية والجزائية والادارية عبر اقتراح مشاريع قوانين عدة.

4- انجاز مشروع قانون تنفيذ احكام مجلس شورى الدولة.

5- تشكيلات موظفين ومساعدين قضائيين ورؤساء اقسام في مختلف محاكم لبنان.

6- تفعيل عمل الكتاب العدل، ومواكبة انتخاب مجلس جديد وتفعيل الرقابة على عمل الكتاب العدل عبر الهيئة العليا للتأديب.

7- تأليف مختلف اللجان القضائية وتفعيلها بحسب معايير الاختصاص والكفاية والمداورة.

8- انشاء محكمتين استئنافيتين مكتملتي الاوصاف في محافظتي بعلبك - الهرمل وعكار.

9- اعتماد خبراء رسميين جدد لدى المحاكم.

10- متابعة شؤون نقابية عبر المصادقة على نظام الصندوق التعاوني لنقابة المحامين في بيروت، بعد ادخال تعديلات عليه.

• ثالثاً: متابعة الملفات الصادمة للرأي العام ومواكبة الاداء القضائي المستقل لها.

• رابعاً: توقيع اتفاقات تعاون قضائية واسترداد محكومين مع عدد من الدول.

• خامساً: تنظيم مؤتمرات تعنى بحقوق الانسان (التظلم في القضاء، حق الدفاع، التوقيف الاحتياطي، العنف الاسري، والعنف ضد المرأة).

■ هل تم اعتماد المباريات مثلا في اختيار القضاة؟ □ انها الخطوة الرابعة في مسار الاصلاح. رغم نقص عدد القضاة من 750 حسب المقرر في الملاك بينما لدينا اليوم 580 او 590 قاضيا، فقد اعتمدنا اساليب متقدمة للمباريات الى القضاء بناء على الكفاية والاختصاص. في الواقع لم نهتم للعدد رغم حاجتنا اليه، بدليل ما حصل في مجلس شورى الدولة حيث كان المطلوب 10 قضاة وتقدم 170 مرشحا ونجح ستة فقط، فاكثفنا بالسته احتراماً للكفاية. وهذا ما حصل بالنسبة الى القضاء العدلي



وزير العدل الدكتور سليم جريصاتي.

ومعهد الدروس القضائية حيث تم التزام العدد المطلوب، ما انسحب ايضا على مباريات الكتاب العدل حيث سيتم التزام الكفايات وثقافة المباريات، التي كان يعتقد البعض انه سيكون فيها توسط او استعطف او تدخل او ترغيب وترهيب او مفاضلة او تمييز بين القضاة، لكننا تخطينا هذا الامر. الخطوة الخامسة من الاصلاح هي سهر وزير العدل على مهمته الحقيقية، وهو ليس وزير وصاية على مرفق او على السلطة القضائية المستقلة بوظيفتها عملاً بالمادة 20 من الدستور، فاعتبر الوزير ان مهمته لا تقتصر على المعاملات الادارية التي تتطلبها هذه السلطة فحسب، بل اعتبر انه معني بالاداء القضائي، وبخاصة ان القانون يمنحه حق التوجه الى التفتيش القضائي.

يعني انني كوزير للعدل مارست مهمة الرقيب على الاداء القضائي بشكل كامل في كل الملفات، وكنت حريصا على استصدار الاحكام.

■ هناك شكوى عارمة من التأخير في اصدار الاحكام عن المحاكم على اختلافها، كيف عالجتهم هذه المشكلة او الشكوى؟

□ آخر خطوات الاصلاح كانت تسريع صدور الاحكام عن المحاكم وبخاصة الملفات التي كانت نائمة في الادراج. سواء على صعيد المجلس العدلي ام المحكمة العسكرية، او في سائر المحاكم

قرارات فيها، والقضاء العسكري كان على الوعد ايضا في اداء وظيفته على اكمل وجه. في قضايا ما يسمى الاسلاميين، تم الاسراع في بت ملفاتهم بشكل ملحوظ ولم يبق الا القدر القليل منها قيد المعالجة. في محكمة الجنابات التي كانت امامها قضايا جنائية صادمة، صدرت عنها قرارات تمييز او احكام، لذلك لم يهرب احد من العدالة، وانتهت قضية التفلت من العقاب. اما المنازعات العقارية والشيوخ فهي تأخذ وقتا، لكن تصدر احكام نوعية في قضايا وضع اليد على المشاعات في الجنوب. وفي القضايا المدنية التي تعاني التأخير وضعنا مشاريع قوانين للاسراع في المحاكمات لاسيما من خلال اقتراح ما يسمى "قاضي وضع الملف قيد الحكم". كما سرعنا تبادل اللوائح والتبليغ وما سوى ذلك من اجراءات. في حال حصول تأخير في قضايا منازعات عقارية يتم ارسال الملف الى التفتيش القضائي للوقوف على اسبابه، وقد حول اكثر من خمسة وعشرين ملفا متأخرا. خلاصة القول في موضوع الاصلاح القضائي، ان الحكومة تعهدت في بيانها الوزاري ضمان استقلالية السلطة القضائية، وهي حرصت على هذه الاستقلالية، وبقي انه اذا كان لا بد من تعديل قانوني فهناك تباين في مفهوم الاستقلالية القضائية، هل هي مقتصرة على الوظيفة القضائية كما نصت المادة 20 حرفيا ام انها تتجاوزها الى استقلالية تامة؟ والى حين سماح الظروف السياسية باجراء تعديلات دستورية في هذا المجال، علينا ان نوفق بين استقلالية الوظيفة القضائية وبين مزيد من الاستقلالية للسلطة القضائية.

■ لكن الشكوى ان المداخلات السياسية كانت تتم حتى في التعيينات القضائية، فكيف تضمن استقلالية القضاء في هذه الحالة؟

□ استطيع ان اؤكد كوزير عدل ساهم في التعيينات القضائية ووقع على المرسوم، ان اعتماد المداورة كان الهدف منه الحد من التدخلات السياسية التي كانت تحصل للإبقاء على المواقع والامارات غير المتوجة والجزر القضائية، على الرغم من انني لا اتهم احدا من القضاة بالاستزلام للسياسة. لكنهم كانوا ينتمون الى منظومة معينة كانت تتمتع بالحماية السياسية. بمجرد اعتماد المداورة اصبحت التدخلات السياسية مقتصرة على من نستبدل بمن، لكن في الوقت ذاته ◀

”
الاصلاح القضائي بدأ
بمناقلات اعتمدت المداورة
للمرة الاولى

“

العب تضحك لك الدنيا!



La Libanaise des Jeux

ولا اقول ان الجو مكفهر وملبد. الجو انقشع على نقاط القوة ونقاط الضعف، والمعالجات تتم بطريقة موضوعية وبشيء من الجدية. مجلس القضاء الاعلى ومكتب مجلس شورى الدولة يتعاونان، والنيابة العامة التمييزية متعاونة لاسيما في موضوع التوقيف الاحتياطي في مجالات مواقع التواصل الاجتماعي، وهي تعاونت معنا ايضا في مواضيع التنسيق بين الاجهزة الامنية في ملفات حساسة. اصبح هناك وعي اكثر الى انه ما دخلت السياسة مجال الا وافسدته وخصوصا في القضاء الذي يبقى هو الملاذ الاخير. ربما الشعب اللبناني لا يزال غير راض عنه لجهة البطء في المحاكمات فقط، وهذا الامر تتم معالجته.

■ بالنسبة الى ملاحظات حرية الرأي، هناك شكاوى او انزعاج لما كان يتم، كيف عالجتم هذه المسألة؟ □ اولاً، لا توجد في لبنان معركة اسمها معركة حرية التعبير. هذه معركة وهمية كمعركة طواحين الهواء اريد بها المساس بالعهد قبل المساس بالقضاء. لقد حرص فخامة الرئيس عون منذ اليوم الاول على عدم ملاحقة اي صحافي او اعلامي او حتى ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، يتعرض لرئيس الجمهورية او عائلته، باستثناء حالات نادرة تحرك فيها النائب العام التمييزي عفوا عملا بالنص لانه وجد ان هناك اكثر من تحقير، بل تهديد لهيبة الرئاسة. طبعاً وزير العدل تحرك ايضا، كما حصل اخيراً في المطار حول موضوع سفر الرئيس وكشف هوية واسماء الوفد المرافق له، وهو ما يشكل خرقاً امنياً. وضع القضاء العسكري يده ايضا على موضوع الصلاحيات المختلف عليها في المطار بين الاجهزة الامنية الموجودة فيه، حتى يعرف كل جهاز حدوده وصلاحياته، لانه غريب ما حصل في المطار وهو واجهة البلد وعنوان امنه واستقراره. باستثناء هذه الامور، لا يوجد شيء اسمه مشكلة حرية تعبير. لم تحصل ملاحظات في هذا الخصوص، بل ملاحظات عادية عندما كان امن الدولة مهدداً او كان هناك تهديد لعلاقتنا بالدول العربية عبر التعرض لزعيم او مسؤول عربي بكلام ناب وبذيء. هذه لم تعد حرية صحافة ورأي، الصحافة اخلاق وحقيقة مطلقة لكنها لا تمس كرامة الناس. للعلم، فان اكثر القضايا التي تحرك النيابة العامة تأتي نتيجة شكاوى من المتضرر المعنوي، فلا تحرك تلقائياً جرى حول حرية الرأي.



ليس في لبنان معركة حول حرية التعبير.

على مساهمة الدولة الكبيرة جدا في صندوق تعاضد القضاة بل زدنا عليها اضعافا. اضافة الى مساهمات اجتماعية اخرى لا يمكن خفضها نظرا الى الوضع الاجتماعي الصعب القائم. اما في التحصين المعنوي فقد اعدنا الى القاضي استقلاليته عن مفهوم الوظيفة العامة، واعطيناه سلطة ونحن نستشيريه في كل شيء، واعدنا اليه حقوقه التي اختصرناها بدرجات اضافية من دون الدخول في تعقيدات سلسلة الرتب والرواتب.

■ هل من مشاريع جديدة يتم التحضير لها في الوزارة لتحديث القضاء؟ □ اعلن فخامة الرئيس ميشال عون عن مؤتمر نوعي سوف يعقد في القصر الجمهوري واواخر كانون الثاني او في شباط المقبلين، تحت عنوان "نحو عدالة افضل"، سوف تصدر عنه توصيات عملية لتحسين القضاء وتحسينه. انها المرة الاولى التي يضع فيها القصر الجمهوري يده على الملف القضائي للاسراع في المحاكمات وتحسين نوعيتها وتحسينها، سواء من طريق المكنتنة التي تسرع كثيرا في العمل، ام اختصار الاجراءات. ثمة مشروع يدرس حول مشكلة التأخير في الدفع، ومشروع اخضاع المحامين لفترة تدريب في معهد الدروس القضائية، واختصار المراحل في المحاكمات المدنية. كلها مشاريع قيد الدرس. على الرغم من ذلك، لا اقول اننا توصلنا الى قضاء يشبه زرقعة السماء،

حدينا الى اقصى مدى ممكن من التدخل السياسي في اجراء المناقشات، لان مبدأ المداورة شمل الجميع، ولاننا لم نلتزم منطقة معينة ولا طائفة ولا عددا. اعطينا لكل دائرة حقها في القضاة المتمرسين، حتى ان البعض انتقدنا، لاننا بحسب رأيهم، تجاوزنا كل الاعراف والتقاليد في تعيينات القضاء الواقف والجالس. لكنني تسلمت بموقف فخامة رئيس الجمهورية الذي قال: "القاضي الذي يتعرض بنقله او بتعيينه او بوظيفته او عند ابداء رأيه لأي تدخل سياسي، قصر بعدا مفتوح له". عندما اجريت جولتي السياسية وجدت ان المسؤولين السياسيين التزموا واثمنوا وزير العدل على ان يكون هو الصدى لما سوف يصدر عن مجلس القضاء الاعلى، بناء على معرفته بتفاصيل العمل القضائي والجسم القضائي. فكانت التعيينات عند حسن ظن الجميع، بدليل ان شكاوى التفتيش القضائي على القضاة الجدد انخفضت بنسبة كبيرة جدا.

■ كيف يتم تحصين القاضي ماديا ومعنويا؟ □ تحصين القاضي ماديا حصل من خلال اعطاء القضاة درجاتهم سواء كانوا عاملين اصليين ام متدرجين، ورددنا لهم العطلة القضائية كما طلبوا، واعطيناهم حقوقهم المعنوية بأن تركنا لهم حرية ابداء القرار في اي مشروع قانون يتعلق بهم بحسب قانون القضاء العدلي، وابقينا



www.ldj.com